المملكة المغربية 1996/02/07
وزارة العدل
مديرية الشؤون الجنائية والعفو

رسالة دورية عدد : **16**

من وزير العدل

إلى السادة:

الوكلاء العامين للملك لدى محاكم الاستئناف

ووكلاء الملك لدى المحاكم الابتدائية

الموضوع: قمع ومكافحة التهريب.

لقد لاحظنا من خلال الاطلاع على القوائم الواردة علينا من مختلف النيابات العامة، بشأن قضايا التهريب، وجود أزمة منهج في فهم وتحليل المنشور المشترك بين وزارة الدولة في الداخلية، ووزارة العدل، ووزارة المالية والاستثمار الخارجي، ووزارة التجارة والصناعة والصناعة التقليدية عدد 13.460.

لأن المقاصد والأهداف المرسومة من طرف حكومة صاحب الجلالة هو القيام بحملات منهجية مكثفة لحماية الاقتصاد الوطني، ترمي بالأساس إلى الضرب على يد التجار الكبار، الذين يحترفون التهريب، ويكدسون البضائع والسلع بمخازن مختفية، بعيدة عن مؤسساتهم التجارية.

وغير خاف عليكم أن بعض المتابعات أثيرت في حق تجار صغار أصحاب الدخل البسيط، الذين لا يشكلون أي ضرر بالاقتصاد، وإن هذه التدابير من شأنها الابتعاد عن الفهم الصحيح للمرامي والبرامج الموضوعة للقيام بهذه الحملة الوطنية لمكافحة التهريب والقضاء عليه.

وإن إنزال العقاب بهذه الفئة من التجار، ومصادرة بضائعهم، سوف يؤدي لا محال إلى إفشال العملية من أساسها وسيجعلها عديمة الجدوى والفعالية.

وإذا كان من مستلزمات ازدهار الاقتصاد الوطني، القضاء على المهربين وتكثيف الجهود لتنقية السوق التجارية من مستغلين هدفهم تكوين ثروات طائلة على حساب المستهلك.

فإنني أثير انتباهكم إلى أن كل إجراء قانوني غير سليم، سيؤدي إلى تعثر الجهود الرامية إلى تحقيق هذا الازدهار.

وختاما، أطلب منكم أن لا تتأخروا في إشعارنا بما عسى أن يعترضكم من صعوبات في تطبيق المناشير والرسائل الدورية الصادرة في هذا الشأن. **والسلام.**

وزير العدل
عبد الرحمان أمالو